

الشعب طلب والبحرين لبت

اقتصاديون: توجيهات ولي العهد رئيس الوزراء تحفز النشاط الاقتصادي وتعزز تنافسية المملكة

تقرير: نوال عباس وعلي عبدالحق

أكد خبراء اقتصاديون أن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما تبعها من إجراءات حكومية ومصرفية، تمثل خطوة متكاملة تعزز الاستقرار المالي وتدعم استمرارية النمو الاقتصادي في مملكة البحرين.

وأضافوا، أن هذه المبادرات تعكس نهجاً استباقياً في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية، مشيرين إلى أن حزمة القرارات الأخيرة، بما تتضمنه من دعم للسيولة وتأجيل القروض والتكفل برواتب البحرينيين في القطاع الخاص، تساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز النشاط الاقتصادي، بما يدعم استدامة الأعمال ويعزز تنافسية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، أكدت جمعية مصارف البحرين أن

توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما تبعها من إجراءات أعلنها مصرف البحرين المركزي، تعكس نهجاً متكاملًا يرسخ الاستقرار المالي ويدعم استمرارية النمو الاقتصادي في مملكة البحرين.

وتتمت الجمعية الدور المحوري الذي يضطلع به مصرف البحرين المركزي في تنفيذ هذه الإجراءات، ولا سيما ما يتعلق بتوفير السيولة بالدينار البحريني وتخفيف بعض المتطلبات التنظيمية بشكّل مدروس، بما يعزز قدرة المؤسسات المالية على الاستثمار في تقديم خدماتها بكفاءة عالية ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أشارت الجمعية إلى أن برنامج تأجيل القروض يساهم في تعزيز السيولة لدى الأفراد والشركات، في حين تمثل حزمة دعم السيولة خطوة استراتيجية تعزز مرونة القطاع المصرفي وتمكنه من مواصلة دوره الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي، بما يضمن استمراريته واستدامته.

تأجيل القروض يساهم في تعزيز السيولة

قرارات استباقية توازن بين الاستقرار المالي وحماية المجتمع

هذا الإحساس بالاستقرار لا ينعكس فقط على الأفراد، بل يمتد ليعزز التماسك المجتمعي ويحد من القلق العام، وهو عامل بالغ الأهمية في الحفاظ على الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي. كما أن حماية الوظائف وعدم انقطاع مصادر الدخل تساهم في صون الطبقة الوسطى، التي تُعد ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة.

وختّم قائلاً أن هذه التوجيهات تمثل نموذجاً متكاملًا لإدارة الأزمات، حيث لم تقتصر على معالجة الأبعاد الاقتصادية الضيقة، بل تمتد لتشمل البعد الإنساني والاجتماعي، ما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع، ويؤسس لمرحلة تعافٍ أكثر توازناً واستدامة، قائمة على الاستقرار والثقة واستمرارية النشاط الاقتصادي.

ومن جانبها، أكدت زيبا عسكر، الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين، أن الإجراءات التي أعلنها مصرف البحرين تعكس نهجاً متوازناً يرفع كفاءة إدارة السيولة ويوفر مرونة مدروسة تدعم النشاط الاقتصادي، مشيرة إلى أن هذه التدابير تهيئ بيئة داعمة تمكن المؤسسات المالية من أداء دورها بكفاءة في دعم الاقتصاد الوطني.

بدورها، أشادت سيدة الأعمال أميرة عبدالله بالقرارات والتوجيهات الصادرة عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى دعم أجور البحرينيين المؤمن عليهم في شركات القطاع الخاص لشهر أبريل من خلال صندوق التأمين ضد التعطل، إلى جانب إطلاق برنامج لتأجيل القروض وتوفير السيولة لدعم الاقتصاد الوطني والقطاع المالي.

وأكدت أميرة أن هذه القرارات تعكس الرؤية الناقية والقيادة الحكيمة التي تتمتع بها مملكة البحرين، وقدرتها على التعامل مع مختلف التحديات والظروف الاستثنائية بكفاءة واحترافية عالية، بما يعزز من مكانتها كنموذج رائد في إدارة الأزمات على مستوى العالم.

وأوضحت أن توجيهه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بتخفيض الإجراءات القانونية والمستورية اللازمة للتكفل بدفع رواتب البحرينيين في القطاع الخاص لشهر أبريل، يجسد حرص الحكومة على حماية المعاملة الوطنية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، بما يحقق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ودعم القطاع الخاص. كما نوّهت بالدور الحيوي الذي يقوم به مصرف البحرين

وقال ياسر الشريقي، رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، إن هذه الإجراءات تعكس رؤية واضحة واستباقية في إدارة المتغيرات الاقتصادية، وتساهم في تعزيز الثقة في البيئة المالية وترسيخ استقرار القطاع المصرفي، مشيراً إلى أن البنوك البحرينية تدرِك مسؤوليتها الوطنية وتضع مصلحة الاقتصاد الوطني في صدارة أولوياتها، من خلال دعم السيولة وتبني المبادرات التي تساهم في استمرارية الأعمال وتحفيز النشاط الاقتصادي، بما يعزز تنافسية مملكة البحرين كمركز مالي مستقر ومتطور.

يقول الخبير الاقتصادي عدنان يوسف «تعكس توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء نهجاً قيادياً استباقياً يقوم على سرعة التدخل وقراءة دقيقة لطبيعة المرحلة وتحدياتها، حيث جاءت هذه القرارات لتؤكد أن إدارة الاقتصاد في البحرين لا تتفصل عن البعد الاجتماعي، بل تقوم على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي وحماية المجتمع».

ضخ سيولة مباشرة

وأضاف عدنان يوسف فعلى الصعيد الاقتصادي، تساهم قرارات تأجيل الأقساط ودعم رواتب القطاع الخاص في ضخ سيولة مباشرة داخل السوق، وهو ما يساعد على الحفاظ على مستوى الطلب المحلي ويمنع تراجع النشاط في قطاعات حيوية مثل التجزئة والخدمات. كما تمنح هذه الإجراءات الشركات، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، مساحة زمنية مهمة لإعادة ترتيب أوضاعها المالية من دون التعرض لضغوط حادة قد تؤدي إلى تقليص الأعمال أو تقليص الموظفين، وهو ما يعزز استمرارية الدورة الاقتصادية ويحد من انتقال آثار الأزمة بين القطاعات.

أما على الصعيد المالي، فإن هذه التوجيهات تعكس سياسة متوازنة في إدارة المخاطر، حيث تساهم في تقليل احتمالات التعثر لدى الأفراد والشركات، وبالتالي حماية جودة الأصول في القطاع المصرفي وتعزيز استقراره على المدى المتوسط. كما أن هذه المعالجة الاستباقية تقلل من كلفة التدخلات المستقبلية، إذ إن الوقايه من التعثر والانكماش أقل كلفة بكثير من معالجاتها بعد وقوعها.

ولفت عدنان يوسف إلى أن على المستوى المجتمعي، وهو الجانب الأبرز في هذه القرارات، فإن لها أثراً إيجابياً واضحاً، إذ يساهم دعم الرواتب وتأجيل الالتزامات المالية في تخفيف الضغوط المعيشية عن الأسر، وتعزيز الشعور بالأمان الاقتصادي في وقت يتسم بعدم اليقين. ملقنا إلى أن

يتضمن جوائز بأكثر من نصف مليون دولار..

بنك البركة الإسلامي يطلق برنامج «جوائز البركات 2026» بحلة جديدة



○ مازن ضيف.

أعلن بنك البركة الإسلامي، أحد البنوك الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، إطلاق النسخة المطورة من برنامج جوائز «البركات» لعام 2026، وذلك ضمن تحديث شامل يعيد صياغة تجربة الإصدار المصرفي من خلال مزايا مبتكرة وفرص فوز موسعة، في جانب تدشين حساب «بركات بلس» بحلته الجديدة، الذي يقدم مسارات إضافية ومتكاملة لتعزيز فرص العملاء في الفوز.

ويأتي هذا الإطلاق في إطار نهج بنك البركة الإسلامي الراسخ في مكافأة عملائه الكرام وتقدير لثقتهم وولائهم، عبر تطوير برامج إدارية واستثمارية متقدمة تجمع بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتقديم فرص حقيقتية ومنجدة للفوز بجوائز نقدية مجزية على مدار العام، بما يعكس حرص البنك على تقديم تجربة مصرفية متكاملة ترقى بتطلعات العملاء وتواكب تطورات احتياجاتهم.

ويواصل برنامج «البركات» في عام 2026 تقديم جوائز الكبرى المميزة، وفي مقدمتها جائزة الراتب الشهري بقيمة 10000 دولار أمريكي

ويمنح العملاء فرصاً متعددة للفوز. وفي إطار هذا التطوير، يقدم حساب «بركات بلس» مزايا نوعية تعزز فرص العملاء بشكّل ملموس، حيث يحصل حاملو الحساب على فرص إضافية في السحب الرئيسي لبرنامج «البركات»، بالإضافة إلى فرص إضافية عند المحافظة على الحد الأدنى من الرصيد مدة ثلاثة أشهر متتالية، مع استمرار احتساب فرص إضافية عن كل شهر لاحق يتم فيه الحفاظ على هذا الرصيد، الأمر الذي يرفع من احتمالات الفوز بشكّل تراكمي ومستمر.

كما يتيح الحساب المشاركة في سحبيات مخصصة مستقلة إلى جانب شهر يوليو وأغسطس 2026. وبالتالي من يولد هذه الجوائز سيتم طرح سحبيات خاصة بحساب «بركات بلس»، والتي تمنح جوائز نقدية إضافية تصل إلى 10000 دولار لخمس فائزين بقيمة إجمالية 50000 دولار في سحبيات شهري يوليو ويوليو، وتتضمن جوائز أكبر تصل إلى 25000 دولار لفائزين اثنين في سحب شهر أغسطس بجموع 50000 دولار، حيث يساهم هذه التنوع في الجوائز الحفاظ على زخم برنامج البركات ويعزز من جاذبيته

جوائز متكاملة ومتنامية. ويهذه المناسبة، صرح الدكتور عادل عبدالله سالم الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي، قائلاً: «يمثل إطلاق برنامج «البركات» بحلته الجديدة لعام 2026 خطوة نوعية ضمن استراتيجيتنا الهادفة إلى تطوير منتجاتنا المصرفية وتعزيز القيمة المقدمة لعملائنا، حيث حرصنا على إعادة تصميم البرنامج بشكّل شامل ليوافق تطورات القطاع المصرفي ويمنح العملاء تجربة انخارية أكثر مرونة وتطوراً».

وأضاف: «يأتي تدشين حساب «بركات بلس» المظور في إطار توجهنا نحو توسيع منظومة الحلول الانخارية المبتكرة، وتقديم خيارات متعددة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من العملاء، بما يعزز قدرتنا على استقطاب عملاء جدد وترسيخ علاقتنا مع عملائنا الحاليين، انسجاماً مع التزامنا المستمر بالابتكار والنمو المستدام».

من جانبه، صرح السيد مازن علي ضيف، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البركة الإسلامي، قائلاً: «حرصنا من خلال هذا التحديث لجوائز البركات 2026

المركزي في تنفيذ هذه التوجيهات، من خلال إطلاق برنامج متكامل لتأجيل القروض وتوفير السيولة، والذي يتيح للأفراد والشركات تأجيل سداد الأقساط والفوائد لمدة ثلاثة أشهر دون رسوم إضافية، إلى جانب ضخ سيولة غير محدودة للبنوك التجارية لمدة 6 أشهر، بما يعزز من استقرار القطاع المالي ويدعم قدرته على مواصلة الإقراض وتحفيز النمو.

وأضافت أميرة أن هذه الحزمة من الإجراءات النوعية تعكس مرونة عالية في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية، وتساهم في الحفاظ على المكتسبات الوطنية، مع الاستمرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوتيرة متسارعة، مشيرة إلى أن تكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات المالية يعزز من كفاءة الاستجابة الوطنية، ويؤكد مناعة البنية الاقتصادية للمملكة، وقدرتها على التكيف السريع مع المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يضمن استمرارية الأعمال ودعم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

كما أكدت أن هذه المبادرات تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في اقتصاد مملكة البحرين، وترسخ مكانتها كبيئة جاذبة للاستثمار، مشيرة إلى أن سرعة اتخاذ القرار ووضوح الرؤية يشكّلان عامليين رئيسيين في دعم استقرار الأسواق وتحفيز عجلة النمو الاقتصادي.

واختتمت أميرة تصريحها بالتأكيد على أن مملكة البحرين بفضل قيادتها الرشيدة وحكومتها الموقرة، ماضية بثقة نحو تجاوز التحديات وتحولها إلى فرص، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني ويؤسس لمرحلة جديدة من النمو والازدهار.

من جانبه، أشاد رائد الأعمال محمد عبدالله، مؤسس ومالك شركة «محمد عبدالعال القابضة»، بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بشأن التكفل بدفع رواتب البحرينيين في القطاع الخاص لشهر أبريل من صندوق التأمين ضد التعطل، إلى جانب إطلاق برنامج تأجيل القروض وتوفير السيولة لدعم الاقتصاد، مؤكداً أن هذه القرارات تعكس حرص القيادة على حماية الاستقرار الاقتصادي والمعيشي.

وأشار عبدالله إلى أنه كان قد اقترح في تصريح سابق أهمية تبني مبادرة لدعم رواتب البحرينيين في القطاع الخاص خلال هذه المرحلة، معتبراً أن ما تحقق اليوم يجسد اصغاء القيادة لاقتراحات ورؤى التجار، ويكسب نهجاً راسخاً في تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.



○ عدنان يوسف.



○ ياسر الشريقي.



○ محمد عبدالعال.



○ أميرة عبدالله.



○ إسماعيل الصراف.



○ زيبا عسكر.



○ د. علي المولاني.



○ نورة الفيحاني.

وأوضح أن هذه الخطوات تمثل استجابة سريعة وفعالة لمتطلبات المرحلة، وتساهم في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات، وتمكينها من الاستمرار في أعمالها دون التأثير على كوابرها الوطنية، بما يعزز استقرار سوق العمل ويحافظ على الكفاءات البحرينية.

وفي السياق ذاته، أكد أن إطلاق برنامج تأجيل القروض وتوفير السيولة من قبل مصرف البحرين المركزي يشكّل دعماً حيوياً لاستمرارية الأنشطة التجارية، ويوفر مرونة مالية أكبر للمؤسسات لمواجهة التحديات الراهنة. واختتم عبدالعال تصريحه بتأكيد أن هذه التوجيهات سيكون لها أثر إيجابي ملموس على حركة السوق، من خلال تعزيز الثقة وتنشيط الدورة الاقتصادية، بما يدعم مسيرة النمو ويعزز مكانة البحرين كبيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار.

استمرارية النشاط الاقتصادي

ومن جانبه علق رجل الأعمال المهندس إسماعيل الصراف: «إن قرارات مجلس الوزراء في هذه المرحلة تعكس نهجاً اقتصادياً متوازناً يقوم على تعزيز الاستقرار ودعم استمرارية النشاط الاقتصادي، وذلك في ظل توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث تساهم إجراءات مثل تأجيل القروض وصرف رواتب القطاع الخاص في تخفيف الضغوط على السيولة لدى الأفراد والشركات، بما يعزز القدرة على الاستهلاك ويحافظ على وتيرة النشاط في مختلف القطاعات.

كما تساهم هذه الخطوات في تمكين القطاع الخاص من إدارة التزاماته التشغيلية بكفاءة أعلى، ودعم استقرار الأسواق واستمرارية الأعمال، بما يعزز من مرونة الاقتصاد وقدرته على مواصلة الأداء بكفاءة».

وفي الإطار الأوسع، تعكس هذه القرارات مستوى متقدماً من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، وتؤكد توجهها استراتيجياً يركز على دعم القطاع الخاص باعتباره محركاً رئيسياً للنمو. إلى جانب ترسيخ بيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمار. كما تبرز هذه الإجراءات كجزء من منظومة متكاملة تهدف إلى الحفاظ على ديناميكية الاقتصاد وتعزيز الثقة، من خلال أدوات مرنة تستجيب لمتطلبات المرحلة وتدعم استدامة الزخم الاقتصادي في المملكة، بما يجسد رؤية واضحة في إدارة المرحلة بكفاءة واقتدار.

حين تقود الدولة.. ويكتمل المشهد بالمجتمع

تشارك، في أوقات الاستقرار، قد يبدو دعم التاجر الصغير خياراً اقتصادياً أو تفضيلاً شخصياً. أما في أوقات التحديات، فهو يتحول إلى موقف وطني حقيقي. فالتاجر الصغير ليس مجرد نشاط تجاري، بل هو جزء من نسيج هذا الوطن، وركيزة من ركائز استقراره الاجتماعي والاقتصادي. حين نختر أن نشتر في متجر محلي، نحسن لا نتجر معاملة... حين نختر أن نشتر في متجر محلي، نحسن لا نتجر معاملة... حين نختر أن نشتر في متجر محلي، نحسن لا نتجر معاملة...



بضم:

حمد أمين

نحن لا نقدم مجاملة... بل لمنحها فرصة للاستمرار. هذه التفاصيل الصغيرة، في مجموعها، تصنع الفرق بين اقتصاد يصد... وآخر يتراجع. اليوم، الحكومة أدت دورها، وبأعلى درجات المسؤولية. واليوم قامت به الدولة اليوم هو تهيئة قواعد اللعبة: الاستقرار أولاً، والإنسان دائماً في المقدمة. وهو ما يعكس نضجاً في إدارة الأزمات، قائماً على الاستباق لا الانتظار، وعلى الاحتواء لا رد الفعل. لكن، وكما أن للدولة دورها الذي أدته بنقل ومسؤولية، فإن للمجتمع دوراً لا يقل أهمية... بل هو الامتداد الطبيعي لهذه القرارات. هنا، لا يكفي أن نشهد... بل يجب أن

في لحظات تختبر فيها الأوطان صلابته قراراتها، جاءت توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء واضحة، حاسمة، ومطمئنة. قرار التكفل بدفع رواتب البحرينيين في القطاع الخاص عبر صندوق التأمين ضد التعطل، إلى جانب مبادرة مصرف البحرين المركزي لتأجيل القروض وتوفير السيولة، لم يكن مجرد تدخل اقتصادي... بل كان رسالة دولة تقول لشعبها: لن نتركوا وحدهم. هذه القرارات، في جوهرها، لا تعالج أرقاماً بقدر ما تحمي الإنسان. تحمي الموظف الذي ينتظر راتبه ليؤمن استقرار أسرته، وتحمي صاحب العمل الذي يسعى للحفاظ على استمرارية مشأته، وتحمي اقتصاداً صغيراً بطبيعته... كبيراً بتماسكه. ما قامت به الدولة اليوم هو تهيئة قواعد اللعبة: الاستقرار أولاً، والإنسان دائماً في المقدمة. وهو ما يعكس نضجاً في إدارة الأزمات، قائماً على الاستباق لا الانتظار، وعلى الاحتواء لا رد الفعل. لكن، وكما أن للدولة دورها الذي أدته بنقل ومسؤولية، فإن للمجتمع دوراً لا يقل أهمية... بل هو الامتداد الطبيعي لهذه القرارات. هنا، لا يكفي أن نشهد... بل يجب أن